الفصل الأول

مصر

مصر

إعداد سياسات وإستراتيجيات للتنمية الإقتصادية والإجتماعية

التنمية الإقتصادية في الدول لا تعني فقط أن الثري سيزيد ثراء فحسب بل إن الفقير يصبح أقل فقرا التنمية الإقتصادية مجرد تقدم مادي وإقتصادي أو أن تحقيقها يشكل نهاية المطاف بل ترى أن التنمية الإقتصادية قضية لا يمكن فصلها عن العدالة الإجتماعية الإقتصادية ولذا فإن الخطة الإستراتيجية للتنمية الإقتصادية تتناول بإهتمام قضية إقامة مجتمع يتسم بالعدالة الإقتصادية.

الدولة الناهضة أو ما يعرفه علماء الإقتصاد السياسي الدولي بالدولة الصلبة هو تعريف يستخدم في الإشارة الى ظاهرة التخطيط الإقتصادي الذي تقوده الدولة وفي هذا النموذج من الرأسمالية الذي يدعي أحياناً برأسمالية التنمية الحكومية ، تملك الدولة سلطة سياسية مستقلة إلى جانب سيطرة أكبر على الإقتصاد ، ومن خصائص الدولة الناهضة ، وجود تدخل قوي من الحكومة إلى جانب أكبر على الإقتصاد ومن خصائص الدول الناهضة وجود تدخل قوي من الحكومة إلى جانب كمية هائلة من اللوائح التنظيمية والخطط .

ومن خصائص الدولة الناهضة :

- التركيز على النصيب من السوق كعامل غالب على تحقيق الربح .
- القومية الإقتصادية .
- حماية الصناعات المحلية المزدهرة .
- التركيز على نقل التقنية الأجنبية .
- بيروقراطية حكومية كبيرة .
- تحالف بين الحكومة والعمال والشركات .
- إعطاء الأولوية للنمو الإقتصادي فوق الإصلاح السياسي .

عناصر الرسالة الوطنية لتحقيق التنمية الإقتصادية

١ - تحريك الإقتصاد إلى أعلى سلسلة القمة تهدف الحكومة إلى زيادة القيمة المضافة للقطاعات الإقتصادية القائمة ، وكذلك توليد أنشطة جديدة قائمة على المعرفة بصورة مكثفة ووظائف في مجال تقنية المعلومات والإتصال والتقنية الحيوية والخدمات كما تقوم الحكومة بإيجاد بيئة تشجع القطاع الخاص على لعب دور قيادي في التنمية الإقتصادية للبلاد.

٢ - الرفع من قدرات البلاد في المعرفة والإبتكار والإبداع ورعاية عقلية من الدرجة الأولى فنجاح مصر في المستقبل يعتمد على جودة رأسمالها البشري ليس فقط في الذكاء بل أيضاً في الشخصية ولهذا فإن الحكومة تهدف على نفس المسار إلى القيام بإصلاح شامل لنظام التعليم في البلاد ، من الحضانة والروضة إلى مؤسسات المراحل الثلاثة والتأهيل المهني ، كما تهيئ البيئة الملائمة لتشجيع البحث والتطوير وفي نفس الوقت يزيد التركيز على تشكيل القيم لتهيئة الأشخاص الصالحين من جميع الأوجه.

٣ - معالجة عدم المساواة الإقتصادية والإجتماعية المنتشرة والحكومة على إيمان قاطع بالقضاء على الفقر ، وتوليد نمو أكثر توازناً والتأكد بأن يتمتع المصريين بثمار التنمية بصورة عادلة ومنصفة.

٤ - إصلاح مستوى جودة حياة المصريين في توفير الإحتياجات الرئيسية من مياه وطاقة ومساكن ومواصلات والمتطلبات الأخرى ولكن يلزم التركيز بصورة أكبر الأن على قضايا تتعلق بصيانة الموارد.

٥ - تقوية قدرات البلاد المؤسسية والتنفيذية فإن نجاح الخطط يتوقف على القدرة على التنفيذ وإصلاح نظام توفير الخدمات العامة على كل المستويات المختلفة ، كما ستعالج الحكومة القضايا المتصلة بالفساد والنزاهة في القطاع العام والقطاع الخاص وبين عامة الناس.

الطريق إلى الأمام كما رسمته رؤية التقدم يرسم الخطوط العريضة لطريق مصر في المستقبل لتحقيق أهداف تطويرها لتصبح دولة صناعية كما يضع القواعد التي يجب إرساؤها في المدى القصير كأساس بوضع لتسهيل الرحلة الطويلة تجاه تحقيق الهدف المنشود ، هو أن تصبح مصر دولة متقدمة كلياً بحلول عام ٢٠٢٢ م.

لقد إحتوت السياسات والإستراتيجيات في رؤية التقدم على أبعاد جديدة لجهود التطوير حرصاً على التوازن في التنمية مع الحفاظ على السياسات الأساسية للتنمية الإقتصادية ولقد تحول التركيز من الإستراتيجية المناهضة للفقر إلى القضاء التام على الفقر ، مع السعى في نفس الوقت إلى خفض الفقر النسبي ، والإعتماد بشكل أكبر على مشاركة القطاع الخاص في عملية إعادة البناء ، أما بالنسبة لتنمية الموارد البشرية فهناك إهتمام بالقيم السلوكية الأخلاقية لتحقيق أهداف النمو والتوزيع.

علينا السيرعلي خطى النمور وتحقيق طفرة إقتصادية هائلة من خلال عملية تنمية سريعة وإحداث ثورة في المعرفة والعمل والفكر والإستفادة من قاعدة العلوم والتقنية للوصول إلى رؤية التقدم.

في بداية إعادة الإعمار والبناء الصناعي والإقتصادي في مصر النهوض بمنتجاتها بتطبيق أسس إدارة الجودة الشاملة ، لتصبح المنتجات المصرية الأفضل جودة في العالم من خلال إدارة الجودة الشاملة أو التحكم في الجودة الشاملة.

والخطة الإستراتيجية ترسم ملامح مجتمع غني بالمعلومات لمواكبة عصر المعلومات فإن الثراء في المعلومات أصبح مرتبطاً بالثراء في الأموال وبهذا فإن الخطة تجعل من المعرفة أساساً للقوة والرخاء ، وبناءا عليه فإن هناك إقبالاً كبيراً على إستخدام المعلومات و المعرفة. وخفض تكاليف المعيشة والحفاظ على أسعار منخفضة تلائم السوق المحلية بدعم الحكومة المصرية وتتحكم في العديد من أسعار البضائع الرئيسية .

وهذا يتطلب .

- انشاء المجلس الأعلى للتخطيط الإستراتيجي لتقديم الخطط للقادة الجدد فى المحافظات و الوزارات و المراكز و القرى لمحاربة الفساد و التقليل من نسبة الخسائر و تحقيق أهداف الدولة فى التنمية.
- إصلاح الجهاز الإداري.
- رفع مستوى الإنجازات التعليمية.
- زيادة جودة الجامعات وعددها.
- التحكم في التضخم المالي.
- وضع سياسة مالية موثوق بها.
- تحرير أسواق المال.
- زيادة التجارة الخارجية.
- زيادة المنتجات الزراعية.
- تحسين البيئة التحتية.
- تحسين جودة البيئة.
- تحقيق الإندماج الإقتصادي.
- وضع أسس للصناعة قائمة علي المعرفة.
- القضاء علي الحاجز الرقمي.
- تحسين البنية التحتية للمعلومات.
- إستخدام الأبحاث والتقنية العلمية.
- إعادة الإعمار والبناء الصناعي.
- تطبيق أسس إدارة الجودة الشاملة.
- إنشاء قلعة القادة التنفيديين.
- وضع أسس للصناعة قائمة علي المعرفة.
- تطبيق مشروع القرى النموذجية داخل البلاد.
- انشاء الأكاديميات الرياضية داخل المحافظات لإخراج الموهبين الرياضيين فى جميع الالعاب الرياضية.
- انشاء المدارس العبقرية لإخراج العلماء والعباقرة والمبدعين من طلاب مصر من الأوائل.

- إنشاء أكاديمية الأبحاث العلمية لتقديم أهم الأبحاث والدراسات العلمية لإخراج أبحاث علمية لتطوير البحث العلمى.
- التعاون بين المصنعين والموردين والموزعين والبنوك من خلال مجموعات متلاحمة.
- العلاقة الحميمة مع بيروقراطية الحكومة.
- ضمان الوظائف مدى الحياة في الشركات الكبرى.
- مصانع تعتمد على إتحادات العمال.
- إنشاء فريق مشروع المعرفة لتغطية قضايا الإقتصاد.
- إعادة هيكلة وترتيب أوضاع عمال الشركات.
- إنشاء فكرة الصكوك المصرية لحل أزمة التمويل المالي للمشروعات.
- إنشاء هيئة التراخيص المؤقتة لبناء الوضع القانوني للمشروعات.
- إنشاء فكرة الإندماج الإقتصادي داخل البلاد.
- إعادة ترتيب الأوضاع داخل السجون المصرية لتأهيل المسجونين للعمل داخل المشروعات القومية.
- إعادة توزيع الجغرافيا الإقتصادية داخل البلاد.
- إنشاء مبادرة صناعة المستقبل لبناء مجتمع الثقة.
- تحقيق التوازن والإستقرارداخل ميزان المدفوعات.
- إعداد قوانين خاصة لشركات الصرافة لوضع سياسة نقدية حقيقية.
- إعداد مشروع الطرق وشركات الدعاية والمنفعة لمدة عشرة سنوات.
- إعادة توزيع العاملين داخل القطاع الحكومي حسب الوضع الجغرافي لتوفير الطاقة والوقت.
- الإستعانة بأوائل الجامعات المصرية داخل مشروع التنمية الإقتصادية الصناعية من كليات العلوم والهندسة والتجارة والحقوق.
- الإستعانة بأوائل الجامعات المصرية داخل المدارس الخاصة من كليات التربية ودار العلوم والأداب للنهوض بالتعليم الخاص.
- إنشاء معاهد خاصة للعاملين في مجالات الصيانة من كهرباء وسباكة وميكانيكا ونقاشة وغيرها .... لإخراج فني ماهر والعمل بتراخيص.

- إنشـاء الموسـوعة الإقـتصادية.
- قيام ثورة من العمل داخل قطاعات المؤسسات الإنتاجية.
- دفع جميع الصناعات إلى الامـام.
- التعاون المشترك بين المستوردين وأصحـاب المصانع بـالخارج لبـناء قلعة الصناعة الوطنية.
- قيام الدولة بإنشـاء مجموعة من مصانع المواد الخام لحل أزمة جميع الصناعات فـي مصـر.
- إنشـاء الدولة قـناة علمية وإقتصادية لخلق روح الإبـداع الفكري داخل المجتمع.
- الإسـتعانة بـالتعليم الفنى الصناعي داخل قـلعة الصناعة المصرية لإخراج مجموعة من العمالة المهرة و المتعلمة للوصول إلى الجودة الشـــــاملة وتحقيق الثورة الصناعية.
- إنشـاء قـلعة القـادة لإخراج الجزئ الأذكي لإدارة السـلطة التنفيذية داخل البـــــلاد.
- إنشاء مجلس الخبراء في جميع المجالات.
- إنشاء مؤسسات إتحادات العاملين القـوية.
- انشاء الهيئة المصرية للمشـروعات الصغيرة والمتوسـطة.
- إنشـاء بـعض المؤسســات التمويلية لتوفير التمويل للمشـروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء هيئة تأمينية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشـاء مؤسسـة تدريبيـة لإعداد بـرامج إدارية و فنية و تسويقـية خاصة بالمشـــروعات الصغيرة والمتوســـطة.
- إنشاء هيئة حماية حقوق الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشـاء هيئة حـكومية تعمل على تسـويق منتجات المشـروعات الصغيرة والمتوســطة وإقــامة المعارض الدولية.
- إنشـــاء قـــناة علمية للأبحـــاث العلمية.
- إنشاء قناة للموسوعة الإقتصادية للنماذج الناجحـة.

- إنشاء دستور للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للقضاء على العقبات وطرق التراخيص والإمداد لهم بالمساعدات الفنية و الخبرة الإستشارية والتمويلية من خلال وزارة الصناعة والتجارة.
- الإهتمام بالتعليم و تدريب العمال والأفراد وربط مخرجات التعليم الفنى بإحتياجات العمل داخل الصناعات.
- ضرورة الإعتماد على سياسة الإكتفاء الذاتى.
- إنشاء هيئة للحماية من المنافسة مع الصناعات الكبرى حيث يتم إصدار قوانين توصى تخصيص عدد من السلع لا ينتجها إلا المشروعات الصغيرة بشرط تصدير ٤٠% من صناعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة و إيجاد نظام ضمان القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إنشاء مجلس للتقييم والتعديل العقاري ويتكون من مجموعة من الخبراء العقاريين وقادة البنوك المصرية لتقسيم وتعديل مكان ومساحة الوزارات وبناء المقرات داخل مقر ومجمع حكومي يسمى بقطاع الهيئات الحكومية ويتم فعل الآتي :

مثال : وزارة العدل مساحتها تقريباً ثلاثة الآف متر بالقاهرة بمنطقة لاظوغلي يتم تقييمها من الخبراء تقريباً بمبلغ مالي يتم إعطاء الوزارة مكان مساحته عشرة الآف متر لبناء مقر جديد داخل مجمع الهيئات الحكومية من خلال إعطاء البنك المصري مبلغ مالي من قيمة المقر القديم لبناء مقر جديد بأحدث الطرق خلال ثلاثة أعوام وبعد الثلاثة أعوام يتم بيع المقر القديم بمبلغ مالي زائد قيمة الفوائد البنكية وهكذا لجميع الوزارات ويسمى بمجمع الهيئات الحكومية.

يتم تنفيذ ذلك في كل محافظة وفي كل مركز ومدينة لتعديل أماكن الهيئات الحكومية بطرق حديثة لحل أزمات المواطن دون أي تداخل في ميزانية البلاد.

- تقييم كل مبني إداري وحكومي ونقله بطروق حديثة وفقا للأوضاع الحديثة. تجميع المؤسسات الحكومية في مكان واحد داخل كل محافظة وداخل كل مدينة وداخل كل قرية لحل أزمة الوقت والطاقة.
- يتم داخل كل مؤسسة حكومية وضع كتاب متابعة الأوراق اللازمة لإنهاء الإجراءات داخل كل كيان حكومي.
إنشاء مجمع بنوك داخل كل محافظة وكل مدينة لحل أزمة الأمن داخل القطاعات.

- إنشاء أمة مصرية موحدة لديها إحساس بمصير عام ومشترك إذ يجب أن تكون أمة في سلام مع نفسها متضامنة عرقياً وإقليمياً ، تعيش في تناغم وشراكة كاملة ومتصفة ، مكونة من أمة مصرية ذات ولاء سياسي وإلتزام وطني.

- السعي إلى بناء مجتمع مصري محرر نفسياً وآمن ومتطور لديه إيمان وثقة بالنفس فخور عن حق بهويته ، وبما أنجز. مستقر بالقدر الكافي لمواجهة كل أوجه المشاكل والخلافات ، وعلى المجتمع المصري أن يكون فريداً بالسعي إلى التميز والدرجة الكاملة بكل قدراته وإمكانياته ، غير خاضع نفسياً لأحد وموضع إحترام من كل الناس في الدول الأخرى.

- بناء مجتمع ديمقراطي ناضج يمارس شكلاً من الديمقراطية القائمة على التراضي الناضج والتي تمثل نموذجاً للعديد من الدول المتقدمة.

- بناء مجتمع يتميز بالسلوك الطيب وكمال الخلق والسلوك ولدى مواطنيه قيم دينية وروحية قوية ، مصبوغة بأعلى المعايير الاخلاقية.

- بناء مجتمع متفتح بنضج ومتسامح حيث يكون فيه كل المصريين من كل الألوان أحراراً في الإيمان وممارسة عاداتهم وثقافاتهم وعقائدهم الدينية مع الشعور بالإنتماء لأمة واحدة.

- بناء مجتمع علمي مبتكر ومتقدم ليس فقط مجتمعاً إستهلاكياً يستخدم التقنية بل أيضاً مساهماً في بناء حضارة المستقبل العلمية والتقنية.
بناء مجتمع منظم ومعطاء حيث تأتي مصلحة المجتمع قبل مصلحة الفرد.
علي الحكومة المصرية إدارة وتملك عدة صناديق للثروة تستثمرها في الشركات المحلية بهدف تشكيل صناعات إستراتيجية منتقاة وتوظيف تلك الإستثمارات فيما يعود بالفائدة على مصر مثل قطاعات السيارات والمصارف والصيدلة والطب ، والإنشاءات والإتصالات.

- القضاء على التحكم في صادرات رأس المال التي تقرر أسعار وعدد الأسهم التي يسمح لشركة بإصدارها
- إصدار قوانين مجلس الإئتمان والتبادل المصري لإعطاء السلطة القانونية لتسجيل وتنظيم كل وسطاء أسواق الإئتمان.
فتح أسواق الملكية المصرية لإستثمارات المؤسسات والإستثمارات الأجنبية والتصريح للشركات المصرية بجمع رأس مال من الأسواق العالمية بإصدار إيصالات إيداع عالمية.

- تحويل بورصة تبادل الأسهم الوطنية إلى نظام تبادل تجاري قائم على الحاسوب والذي استخدم كآلية لإدخال إصلاحات على نظم تبادل الأسهم الأخرى في مصر لتحويل البورصة إلى أكبر مؤسسة تبادل أسهم
- تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر بزيادة الحد الأعلى على نصيب رأس المال الأجنبي في الشركات المشتركة مع السماح لنسبة ١٠٠ % للملكيات الأجنبية في القطاعات ذات الأولوية الوطنية الصناعية.
تسهيل طرق الموافقة على الإستثمار الأجنبي المباشر ، في المؤسسات الصناعية.

وفي الدول التي لم تنهض صناعياً إلا مؤخراً ، تقوم الحكومة بقيادة جهود التصنيع أي أنها تتولى المهام النهوضية ، وهناك فوارق في التأهيل التنظيمي والنهوضي تجاه أنشطة إقتصادية خاصة فكل منهما ينتج علاقات مختلفة بين الحكومة وقطاع الأعمال ولعل الولايات المتحدة الأمريكية تشكل مثالا حياً لدولة يطغي فيها التأهيل التنظيمي بينما اليابان يسيطر عليها التأهيل النهوضي.

والدولة التنظيمية تحكم اقتصادها من خلال وكالات تنظيمية لديها سلطات فرض معايير السلوكيات لحماية المجتمع من العديد من إخفاقات السوق المتباينة بما في ذلك التسعيرة الإحتكارية والإستغلال ، ومختلف صور إساءة إستخدام سلطات السوق ، إلى جانب توفير المنتجات التعاونية مثل تلك الخاصة بالدفاع الوطني والتعليم العام ، والتي قد لا تتوفر في السوق دون تدخل حكومي وبالمقابل فالدولة الناهضة تتدخل بصورة مباشرة في الإقتصاد من خلال عدة وسائل للعمل على نمو صناعات جديدة والحد من التفككات الناجمة عن التحول في الإستثمار او الأرباح من صناعات قديمة إلى أخرى جديدة بمعنى أخر فإن بإمكان الدول الناهضة أن تتبنى سياسات تجارية بينما لا يتاح ذلك للدول التنظيمية.

وكما هو الحال في حالة اليابان ليس هناك سوى ملكية بسيطة للحكومة في المؤسسات الصناعية ولكن هناك نخب حكومية بيروقراطية توجه القطاع الخاص بصورة متشددة ومكبلة ، تلك النخبة منتخبة وبالتالي فإنها غير معرضة لأي تأثير من قبل طبقة أصحاب الأعمال أو طبقة العمال من خلال العملية السياسية أي أن وزارة في الحكومة تملك حرية التخطيط الإقتصادي وإمعان النظر في المصالح الوطنية بعيدة المدى دون تعرضها إلى تشويش من المصالح أو القصيرة المدى لطبقة أصحاب الأعمال أو طبقة العمال.

ولعل من أفضل أوجه النمو الإقتصادي في العقود القليلة السالفة ما وقع في شرق وجنوب شرق آسيا فالصين وكوريا الجنوبية واليابان وتايلاند وتايوان وفيتنام وماليزيا وإندونيسيا تقدمت بمستويات تتراوح ما بين متوسطة وعالية ، فتايلاند على سبيل المثال قد نمت بمعدلات عالية منذ العقد الثامن تفوق ١٠ % والصين تعتبر في مقدمة الدول التي شهدت نمواً إقتصادياً عظيماً منذ ٢٠٠١ م ، بينما استطاعت بريطانيا مضاعفة إقتصادها بعد ستون عاماً من الثورة الصناعية والولايات المتحدة الأمريكية بعد قرابة خمسون عاما من بداية التقدم الإقتصادي في نهايات القرن التاسع عشر أن تضاعف إقتصادها ، فإن العديد من دول شرق وجنوب شرق آسيا يتضاعف إقتصادها كل عشر سنوات.

إن في إختيار الإستراتيجيات القدرة على تمييز القليل الهام من الكثير التافة وبهذا على فريق التخطيط صياغة كل من الإستراتيجيات القليلة في هدف إستراتيجي محدد يمكن قياسه وكلمة الهدف تشير إلى نقطة محددة في الزمان والمكان يمكن قياسها.

وبالنسبة لتخطيط المؤسسات تستخدم كأساس لتحليل الأحوال القائمة والعوامل البيئية للقيام بعملية دقيقة في التخطيط ، تتضمن :

- وضع الأهداف أو الغايات : تعريف ما ستقوم به الدولة أو المؤسسة.
- مسح البيئة : تقييم داخلي للمؤسسة ، حيث يتضمن ذلك تقييم الحالة القائمة إلى جانب وضع ملف للخدمات والمنتجات وتحليل الدورة الحيوية لها.
- تحليل الإستراتيجيات القائمة يجب أن يتضمن أهمية نتائج تحليل العوامل الداخلية والخارجية وقد يشمل عملية " تحليل الفجوة " التي تأخذ في الإعتبار عوامل البيئة ، والتي تتضمن الإجابة على سؤالين أين نحن ؟ وأين نريد أن نكون ؟

- تعريف القضايا الإستراتيجية : العوامل الرئيسية في وضع خطة الحكومة أو المؤسسة والتي على المنظمة دراستها.
- وضع أو تعديل الإستراتيجيات : قد تؤدي تحليلات القضايا الإستراتيتجية إلى تغيير الأهداف.
- وضع عوامل النجاح الضرورية : تحقيق الأهداف وتنفيذ الإستراتيجية.
- إعداد خطط العمليات والموارد والمشاريع لتنفيذ الإستراتيجية.
- رقابة النتائج و رصد النتائج بالنسبة للمخططات ، والقيام بعمليات
- تصحيح قد تتضمن تعديل الغايات والإستراتيجيات.

ومن دعامات الهدف الإقتصادي الحرص على قيام إقتصاد منافس بحيث يكون الإقتصاد قادراً على الدعم الذاتي ، والحيوية والإستقرار والمرونة وهذا يعني قيام نظام إقتصادي.

- متنوع ومتوازن ، يتضمن قطاعاً صناعياً ناضجاً ومتوسعاً وقطاعاً زراعياً حديثاً وناضجاً وقطاعاً للخدمات فعالاً ومنتجاً.
- سريع الإستجابة وقادر على التكيف مع أنماط العرض والطلب والتنافس المتغيرة.
- متقن من وجهة التقنية ، وقادر على التكيف والإبتكار والإستثمار ومعتمد على التقنية بصورة متزايدة ويتقدم في إتجاه مستويات متتابعة من التقنية الرفيعة.
- تتخلله إرتباطات صناعية قوية ومتلاحمة.
- تدفعه القوي العقلية والمهارة والمثابرة في إمتلاك ثروة من المعلومات مع معرفة ما يلزم فعله وكيفية فعله.
- قائم على ضخامة وسرعة الإنتاجية بالنسبة لكل عامل إنتاج.
- مجازف يعتمد على نفسه ومبادر.

- يستمد استدامته من العمل الأخلاقي المثالي ، والضمير العالي الجودة ، والسعي للتميز.
- من خصائصه إنخفاض التضخم وتكاليف الحياة.
- يخضع لإنتظام ودقة قوي السوق.

- علينا تأسيس سياسة تخصيص تداول العملة الأجنبية كنظام للتحكم في الإستيراد لمنع إغراق أسوق مصر بالبضائع الأجنبية و إستخدم وزارة التجارة والصناعة مخصصات تداول العملة الأجنبية لإنعاش الإقتصاد بالترويج للتصدير وإدارة الإستثمارات ومراقبة القدرة الإنتاجية.

- إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل الحصول علي قروض بنكيه بشروط ميسرة والتأمين علي المشروعات الصغيرة ضد مخاطر الإفلاس.
- إعداد برامج تعليمية وتدريبية لصغار المستثمرين وإنشاء معاهد خاصة للمشاريع الصغيرة.
- دعم الدولة الكامل لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الأسواق عن طريق إقامة المعارض الدولية وتسويق منتجاتها.
- يلزم القانون المنظمات الحكومية وغير الحكومية بإتاحة الفرصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول علي العقود والمناقصات الحكومية، كما يلزم الشركات الكبرى التي تحصل علي مناقصات حكومية أن يكون نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة ما لا يقل عن ٣٠% من قيمه المناقصات.

- تشجيع المشاريع الكبيرة علي التكامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإعتماد علي إنتاجها بدلا من إستيرادها من الخارج.
- منح الإعفاءات الضريبية والجمركية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع هذه الإستثمارات على إدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج.
- تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤسسة واضحة تقدم لها التراخيص والدعم المادي والفني، وأيضا تعمل في ظل القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" الذي يعتبر بمثابه دستور للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- إعتبار المشروعات الصغيرة والمتوسطة كيان مستقل بذاته،هي مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة يتم فيها التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات الكبيرة والصغيرة.
- إقامه مناطق صناعية مع وجود تسويق جيد لمنتجات هذه المشروعات
- تمييز السياسات المالية والنقدية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والديناميكية وتوفير العناصر الكافية لها من طرف الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- الإهتمام بالجانب التشريعي لتشكيل هيئة تساعد على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز البحث العلمي المرتبط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن توفير التدريب اللازم للعاملين بهذه المؤسسات.

هناك حاجه ماسه لوجود حملات توعية للتعريف بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تمويلها ودعمها الفني وتوعية الشباب لدمجهم في سوق العمل والمشاركة في التنمية الإقتصادية.

* الإقتصاد

هو تحديد الموارد وتحديد الإحتياجات وتحديد الفجوة ووضع قوانين لتوزيع الثروة والوصول إلى أفضل طرق لتحقيق العدالة الإجتماعية.

(الموارد ـــــ الفجوة ـــــ الإحتياجات)

- قـــوانين لحـــماية الصناعات المتوســـطة والصغيرة.
- تحديد المنتجات داخل الصناعات المتوسطة والصغيرة.
- وضع خريطة للصناعات المتوســـــــطة والصغيرة.
- تحديد العلاقة بـين الحـكومة والمسـتهلك والمصانع.
- إنشـــاء معاهد خاصة للمشـــروعات الصغيرة.
- إنشاء بنك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- بـــــــــــــناء هيكل الإنتاج المصري.
- بـــــــــــــناء مكونات الصناعة المصرية.
- بـــناء القـــاعدة الخدمية داخل الحـــكومة.
- توفيـــــر العدالـــــة الإجتماعيـــــة للدخـــــل.
- محاربـــــــــة التضخم الموجود داخل مصر.
- زيادة القـــوة الشـــرائية للمواطن المصري.
- السيطرة على ســوق العقــارات داخل مصر.
- أخطر شـــئ في الإقـــتصاد عدم وجود طلب.
- الســـير في نســـب حقيقـــة في الإقـــتصاد.
- محاربة البطالة.
- خلق فرص عمل حقيقـــــــية داخل الوطن.
- تحديد نسبة لا تقل عن ١٠% أو ٢٠ % داخل البرلمان من رجال وعلماء الإقتصاد والقـانون والبحـث العلمي.
- إصلاح الأحـــــــــوال الثقـــــــافية.
- إصلاح أحـــــــــوال المعلم داخل الوطن.
- النهوض بمســـــــــــــتوى الموظف الإداري داخل الوطن.

إننا نعيش في عصر تحتل فيه المشاكل الإقتصادية سواء بالنسبة للدول النامية التي ننتمي إليها و الدول المتقدمة مكان الصدارة في إهتمامات الرأي العام وفي مثل هذه الظروف تعتبر المعرفة بأساسيات علم الإقتصاد ضرورة حيوية لكل مواطن حتى يستطيع أن يتابع الأحداث والتطورات العامة ويشارك فيها مشاركة فعالة والإقتصاد هو فرع من المعرفة العلمية التي تبحث بشكل منظم في كيفية مواجهة هذه المشكلة الإقتصادية.

علمنا بأن المشكلة الإقتصادية تقوم في جوهرها على إستخدام الموارد النادرة المتاحة لإشباع حاجات الأفراد فالقرارات الإقتصادية يتخذها الاف مؤلفة من الوحدات الإقتصادية من مستهلكين ومنتجين ويترتب على هذه القرارات الإقتصادية المختلفة ظهور واقع إقتصادي معين ومسئولية السياسة الإقتصادية هي محاولة التأثير على هذه القرارات الإقتصادية المتعددة لذلك يجب إتخاذ القرارات الإقتصادية السليمة وتمكين السياسة الإقتصادية من اتخاذ الإجراءات المناسبة للتغيير من الواقع الإقتصادي وصولا إلى أهداف حقيقية لتحسين الوضع الإقتصادي داخل البلاد.

الناتج القومي مجموع ما أنتج في الإقتصاد من سلع خلال فترة معينة أي لمعرفة إنتاج مشروع معين فإنه يكفي أن نعرف ما أنتجه هذه المشروع من سلع وخدمات ويمكن قياس هذا الإنتاج بوحدات القياس المنتجة سواء الطن أو المتر أو الساعة وهكذا علما بان الإنتاج يقسم إلى العمل ورأس المال والطبيعة والدخل القومي يعتبر الوجه الأخر للناتج القومي.

المضاربة الإقتصادية والإستقرار الإقتصادي لمضاربة في الإقتصاد مقبولة فالمضاربة أمر طبيعي في كل إقتصاد طبيعي ومتطور ومفتوح على مستقبل متقدم وهي أمر معين طالما ظلت في إطارها الطبيعي وليس خطر علي الإقتصاد لعدم تجاوز القرارات الإقتصادية أما الإستقرار الإقتصادي يعني التوازن والثابت الطبيعي دون إحداث أي تجوز داخل الوضع الإقتصادي والسياسة المالية تعتمد على رأس المال اي النقود والدهب سواء الذهب الأصفر والذهب الأسود والمؤسسات المالية في الدول.

* البنوك

بنوك تجارية وبنوك متخصصة والبنك المركزي. والبنك المركزي يعتبر قمة الجهاز المصرفي وهو يشرف على البنوك ويتأكد من اتبع القواعد والإجراءات المصرفية السليمة فضلاً بصفة عامة وأخيراً البنك المركزي مصدر النقود الورقية نيابة عن الحكومة. ويعتبر البنك المركزي الأداة الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة النقدية للدولة ويتم أعماله بتنسيق مع الحكومة. الدولار واليورو ماركت هي العملات الدولية ويعد ميزان المدفوعات هو سجل منظم لكل العمليات الإقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة وبين العالم الخارجي خلال فترة معينة والواقع أن تسجيل العمليات الإقتصادية لأية وحدة إقتصادية في حسابات خاصة بحيث توضع المدفوعات في جانب والمتحصلات في جانب أخر لتحديد السياسة الإقتصادية. وميزان المدفوعات مجموعة من السلع والخدمات والتحويلات ورأس المال والذهب وعلينا ربط ميزان المدفوعات بالدخل القومي والإنفاق القومي لتحقيق الإستيعاب الإقتصادي ودور الدولة في النشاط الإقتصادي إشباع الحاجات العامة والإجتماعية وتحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي وتحقيق عدالة التوزيع في توزيع الدخل القومي بين الأفراد لتحقيق مبدأ العدالة والمساواة. وتحقيق المبادئ العامة داخل اعداد الموازنات العامة للوصول إلى الإقتصاد المستقر من خلال مبدأ سنوية الموازنة ومبدأ وحدة الموزانة ومبدأ عمومية الإيرادات العامة ومبدأ توازن الموازنة ويعتمد أن تكفي الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة وبالتالي تتوازن الموازنة العامة.

علينا النظر إلى الوطن من منظور شمولي لمجموعة من الأفراد الذين يعملون معاً وتتفق هذه النظرة الجماعية لهؤلاء الأفراد مع أسلوب الإدارة التعاونية ويتمثل دور الدولة في السعي لإكتساب ميزة تنافسية من خلال أنشطة العلم والتخطيط والإنتاج ومن هنا يكون الوطن بمثابة قيمة اخلاقية وعلمية وتظهر داخل المجتمع المهارات والكفاءات لتحقيق النجاح على المدى الطويل داخل المجتمع ويتم توزيع الأدوار حسب الكفاءات وحل الأزمات والمشاكل بالمنطقية والشمولية.

التنمية هي إرتقـــاء المجتمع نحـــو حـــياة أفضل بإســـتغلال موارد المجتمع أفضل إســـــتغلال ممكن، وهي عملية تطوير المجتمع من كافة نواحيه الإجتماعيّة، والإقتصاديّة، والسياسيّة، والثقافيّة بما يتناسب مع إحتياجات وإمكانيات هذا المجتمع الإقتصادية والإجتماعية للوصول إلى تحقيق الرفاهية والتطوُّر والإرتقاء بالوضع الكُلي لهذا المجتمع.

التنمية هي عملية معقـدة لأنّها تشـمُل جميع مرافق الحـياة في المجتمع، وتحتاج إلى خطة لتنفيذ عدد من العمليات التي تُؤدي في النهاية إلى تحقيق رغبات وحاجات المجتمع، لهذا نجد أنّ التنمية بدأت منذ بدء البشريّة، وهو ما جلعنا نجد في التاريخ قيام العديد من الحضارات في مختلف أنحاء الأرض، وكانت التنمية آنذاك تُركز على التجارة وزيادة الإنتاج.

معوّقات التنمية في الدُول النامية ينبغي أن يكون هناك تعاون بين الحكومة وأفراد المجتمع لتحقيق التنمية بهدف تحسين كافة الأوضاع الإجتماعيّة والإقـتصاديّة وأيضاً الثقـافية في المجتمع، لذلك نجد أنّ هناك تفاوت في القدرة على تحقيق التنمية فالدول المتقدمة أصبحت على ما هي عليه بفضل تحقيقـها للتنمية على أفضل وجه، بـينما في الدول النامية لا زال هناك معوّقات تحُد من وصولها إلى تحقيق التنمية الحقيقية، مما جعلها من الدُول المتأخرة في الكثير من المجالات، وهذه المعوّقات كما يأتي:

المعوّقات الاجتماعيّة ثقافة العيب، وهي تتمثل في كره المجتمع لبعض الوظائف كالنجارة، والحـدادة، والزراعة، وعامل النظافة، حـيثُ يخجل الفرد من العمل بهذه الوظائف خوفاً من نظرة المجتمع الساخرة له.

الجهل وقلة المعلومات لدى العديد من أفراد المجتمع. وجود بعض العادات والتقاليد السلبية مثل عدم إحترام القانون في الكثير من المشاكل الإجتماعية والوقوف في وجه الفتاة التي تريد أن تكمل تعليمها الجامعي بشكل خاص.

زيادة عدد المواليد فيما يُعرف بالإنفجار السُكاني، وفي المقابل قلة الوفيات.

عدم إعتناء الأفراد بصحـــتهم. عدم الإستقـــرار الإجتماعي كالطلاق، والمشاكل العائلية بأشكالها. عدم تنمية مواهب الأفراد وتشجيعهم.

أهميه المشـــــروعات المتوســـــطة والصغيرة ومتناهية الصغر كونها المحـرك الأساســي لعملية التنمية المســتدامة للدول النامية، وظهرت هذه الأهمية واضحة في دول جنوب شرق أسيا حيث قامت نهضتها الصناعية التي تشـهدها الأن علي المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة ودعمها، التي بات إعتمادها عليها الأن من أهم أسباب سرعة معدلات النمو لديها.
يستعرض هذا التحليل عدد من الدول التي أحدثت نهضة إقتصادية كبيرة، مرتكزة على المشروعات المتوسـطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ورغم إختلاف فلسفة كل دولة في الإعتماد على هذه المشروعات إلا أنها تتقاطع جميعها في دعمها وتشـجيعها لتحقـيق أهداف متعددة منها، زيادة معدلات التشغيل، والإنتاج للإستهلاك المحلي والتصدير، والإحلال محل الواردات لتضييق العجز في ميزات المدفوعات، حتي باتت تلك المشـروعات مكون رئيسـي من الدخل المحـلي لتلك الدول، وتصل في بـعض الأحـيان لأكثر من ٧٠% من إجمالي صادراتها، فكيف تستفيد مصر من تلك التجارب في ظل وضع إقتصادي غير مستقر؟

عانت الصين كغيرها من دول العالم الثالث من القـــهر والتخلف بسبـــب الإستعمار، وظلت الصين تصنف كدولة فقيرة إقتصاديا حتى عام ١٩٧٨، ولم يكن الإسـتثمار الأجنبـي له وجود قبل ذلك، وكذلك إسـهامها في مجمل التجارة العالمية كان لا يتناسب مع حجمها.
ومنذ ذلك الحين بدأت الصين أولى خطواتها على طريق التنمية الإقتصادية الشاملة، وإتبـعت مجموعة من الخطط الخمسـية التي وصلت إلى ١٢ خطة خمسـية علي مدي ٦٠ عام، وكانت تعدل من إسـتراتيجياتها الإقـتصادية المستخدمة في خططها الخمسية حتي جاءت الخطة الخمسية ٩٠/٩٥ محققة

معدلات نمو فاقت كل التوقعات، حيث بـلغت أعلى معدل لها عام ١٩٩٣ حينما قفز معدل النمو الإقتصادي فيها إلى ١٣%، بعدما كانت حتي الثلث الأخير من القرن العشـرين تعاني من إنتشـار البـطالة بسبـب زياده عدد السكان والجهل وغيرها، لكن أصبحـت الصين بـفضل الإسـتغلال الأمثل

للمورد البشري مصنع العالم والقوة الإقتصادية الأولى عالميا في التصدير والثانية عالميا في الإستيراد.

وأصبحت الصين تتميز بوجود فائض ضخم من العمالة الوطنية في ضوء حجم السكان البالغ ١,٥ مليار نسمة وهو الأمر الذي يمثل ميزة نسبيه للصين تساعدها على تخفيض تكلفة منتجاتها وبالتالي رفع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية حيث استطاعت الصين أن توظف العامل البشري توظيفاً جيداً من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة ومنح تسهيلات للقروض طويلة الأجل و تحولت المنازل إلى ورش عمل صغيرة لتشجيع الاسر المنتجة، وبالتالي إنخفض العجز وقلت نسبة البطالة وزادت معدلات الإنتاج، ومن ثم زيادة الصادرات الصينية، حيث تشارك ورش الأسر المنتجة بطريقة أو بأخرى في عمليات الإنتاج، أو التسويق أو الإعداد أو التدبير، أو الدعم للمشروعات الكبيرة وتزودها بسلع وقطع إنتاجية وخدمات صغيرة وشجعت الصين "حاضنات الأعمال" العملاقة أي إحتضان الشركات الكبرى للمشروعات الصغيرة وتبنيها بالدعم والتمويل والدعاية والتشجيع، مقدمة في ذلك نموذجا فريدا في النمو الإقتصادي وأن عدد السكان ليس عائقا أمام التقدم والنمو وأن الثروة البشرية هي أغلى ما تمتلكه الشعوب، فالتجربة الصينية فريدة من نوعها فالصين إستطاعت تشغيل أياديها العاملة وفق خطط ذكية وتؤكد الإحصائيات أنها نجحت في تخليص ٧٠٠ مليون من سكانها من الفقر والتخلف علي مدار الثلاثين سنه الماضية منذ بدء سياسات الإصلاح الإقتصادي والإنفتاح، حيث وصلت نسبة السكان القابعين تحت خط الفقر عام ١٩٩٠ إلى ٦١%، وإنخفضت بفضل سياسات الإصلاح إلى ٤,٢% عام ٢٠١٤، أي أن نسبه السكان المتخلصين من الفقر ٧٠% من إجمالي عدد السكان، وتتعهد الحكومة الصينية بالوصول إلى معدلات فقر صفرية لفقراء الريف بحلول عام ٢٠٢٠.

من أهم عوامل نجاح تجربة التنمية في الصين، إرتفاع نسبة الإستثمار الأجنبي، إضافة إلى إرتفاع معدل الإستثمار المحلي الصيني، وجرى التعامل معها وفق شروط وقواعد محددة، لقد إنفتحت الصين على العالم من خلال أجندة وطنية، وفي الوقت نفسه تمتلك قاعدة إنتاجية قوية مكنتها من الإستفادة من هذه الإستثمارات، فالمنتجات الصينية تصل إلى كل أسواق العالم، وبذلك أصبحت الصين ثاني أكبر مستقبل للإستثمارات في العالم بعد أمريكا.

إذن نحن أمام تجربة فريدة من نوعها، نجحت خلالها الصين في إستغلال كل مواردها المتاحة، وكانت لها فلسفه واضحه لعلاج المشكلات الإقتصادية والإجتماعية، والتخلص من البطالة والفقر والجهل وهذه الفلسفة تظهر من خلال الآتي:

- الإستفادة من العامل البشري الكبير، حيث حولت هذا العدد الضخم من السكان إلى أسر منتجة وشجعتهم علي إقامة ورشهم و مشروعاتهم الخاصة.
- الإهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم والصحة والتدريب.

تعديل وتطوير الجهاز المصرفي لتيسير إجراءات حصول صغار المستثمرين علي قروض ميسرة وطويلة الأجل وأيضا توفير ضمانات وتأمينات لهم ضد مشكلات التعثر.

- تعديل السياسات المالية والنقدية لدعم المشروعات الصغير مثل منح إعفاءات ضريبية كاملة أو جزئية للأسر المنتجة وصغار المستثمرين.

- لا يوجد تعريف ثابت للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في الصين ويمكن تعريفها علي حسب حجم رأس المال المستخدم وعدد العمال ولكن عرفت الصين المشروعات متناهية الصغر (الأسر المنتجة) علي أنها هي تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد (رب الأسرة) ومن هذا التعريف أصبح من حق الفرد أو الأسرة إقامة ورشته أو مشروعه الخاص بدعم كامل من الدولة.

- إحتضان الشركات الكبرى للمشروعات الصغيرة وتبنيها، حيث ساهمت إنشاء هذه الحضانات في توسع الشركات الكبيرة في الإنتاج وتوفير إستيراد مكونات الإنتاج الصغيرة وساهمت أيضا بشكل كبير في تخفيض نسبة البطالة فلا يوجد فرد لا يعمل في الصين.
- العمل علي تشجيع وجذب الإستثمارات الأجنبية واستخدام الإستثمار الأجنبي كمبدأ إستراتيجي للإستفادة من التكنولوجيا الحديثة و للوصول إلى حجم الإقتصاديات الكبير و النفاذ إلى الأسواق العالمية.
- تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورًا بالغ الأهمية في التنمية الإقتصادية، حيث تشارك بنسبة ٦٠% من الإنتاج الصناعي للصين ويعمل فيها ٧٥% من القوي العاملة.

في ظل معدل بطالة مرتفع وإقتصاد منكشف على الخارج في الإستيراد، فإن هناك حاجة ماسة للإعتماد أكثر على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق معدلات تشغيل مرتفعة ودعم الإنتاج المحلي، وإتباع إستراتيجيات للإحلال محل الواردات.

يتأتى ذلك من خلال إصلاح منظومه المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإستفادة منها في التنمية الإقتصادية الشاملة في الفترة المقبلة، لعلاج المشكلات الإقتصادية والإجتماعية مثل البطالة وإنخفاض الإنتاج والتضخم و عجز ميزان المدفوعات ونقص موارد الدولة من العملة الصعبة، ومن هنا كان للدعم المالي والفني لهذه المشاريع أهمية كبرى، فهناك حاجة شديدة إلى حملات توعية وتسويق لهذه المشروعات ولأهميتها في عمليه التنمية، والعمل على تذليل العقبات المؤسسية والتشريعية أمام القطاع غير الرسمي لإعادة دمجه بالقطاع الرسمي وتسويق منتجاته وتصديرها، وتحسين البنية التحتية المشجعة علي الإستثمار المحلي والأجنبي على السواء، وبدأت بوادر ذلك بإصدار قانون الإستثمار الجديد ولائحته التنفيذية، الذي تضمن وجود مناطق صناعية كاملة لدعم صغار المستثمرين، وتسهيل إجراءات التأسيس والتراخيص و تذليل جميع العقبات التي تواجه إقامة المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

للتنمية الإقـــتصادية بـــعداً مجتمعياً على مســـتوى العالم المتقـــدم أو النامي حـــيث تعد هدفاً تســـعي إليه جميع الدول من خلال العمل على الإحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد التوظف الكامل دون حدوث تضخم او إنكماش أما الدول النامية فإن الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القـــومي الحقيقـــي ، أي الحد من البطالة والإرتقاء بالمواطن وتحقيق أماله.

إن التنمية أحـــد الغايات النبـــيلة لبـــناء عالم أفضل يقـــضى على المعاناة الإنسـانية وهي بـهذا لابـد أن تكون تغييراً حـضارياً يتناول أبـنية المجتمع كافة بالقدر الذي يعالج أسباب الفقر .. ويضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحـــة في المجتمع وتوفير الضمانات الإجتماعية لهم ، وتقـــديم الرعاية الصحية حال مرضهم .. الخ.

وعلى هذا فإن هذه العجالة الســـريعة تتضمن رؤية حـــول مفهوم التنمية الإقتصادية وأهدافها والسياسات المطلوبة لتحقيقها.

إن أبـــرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هي إحـــداث تغيير جذري في المجتمع يقضي به على مسببات التخلف وأن أحداث هذا التغيير في هيكل المجتمع على كافة مستوياته الإقتصادية والإجتماعية يعد القاسم المشـترك بين كافة تجارب التنمية الإقتصادية.

تمويل التنمية : التنمية عمل تقدمي ذلك إنها تهدف إلى الرفاهية والإرتقاء بالمجتمع وهي تطوير الإنسان لموارده ومؤسساته وكافة مستوياته المادية والثقـــافية أي أنها تطوير لكافة بـــني المجتمع وهذا يعني إنها تتركز في الإنسان فهو وسيلتها وغايتها.

ويختلف الإقتصاديون في تحديد مفهوم يتفق عليه بشـأن التنمية الإقـتصادية ولدي البعض إتجاهات لإستعمال عدة مصطلحـات تعطي مفهوم التنمية مثل النمو الإقتصادي ، التغير طويل الأمد في حين يرى أخرون إن ثمة إختلاف بين مدلول التنمية الإقـتصادية وغيرها من المصطلحـات وإن كان التركزي في هذا الصدد يكون حـــول مصطلحـــين هما النمو الإقـــتصادي والتنمية الإقتصادية.

النمو الإقـتصادي : هو معدل النمو في الناتج القـومي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة تكون عاما كما أنه عبـــــارة عن مجرد إرتفاع في دخل الفرد الحقيقي خلال فترة محدودة دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانية ، في حين أن التنمية الإقتصادية تعتبـر عملية يزداد بواسطتها الدخل القـومي الحقيقـي للنظام الإقـتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبياً ويتبـع هذا النمو زيادة في الدخل القـومي وفي نصيب الفرد ومن خلال ذلك تتحسـن أوضاع المواطنين وتزيد قـدرات الإقـتصادي القـومي يصاحـب ذلك تغيرات بـنيانية تتمثل في زيادة التراكم الرأسمالي وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية بل الكفاءة الإقـتصادية للمجتمع ككل ، فالتنمية الإقـتصادية عملية مستدامة.

مفهوم التنمية يحتوي على ثلاث قيم رئيسية (مكونات رئيسية) وهي :

١ - توفر مقـومات الحـياة وتتضمن تتوفير الحـاجات الأساسـية للإنسـان (تعلم / مأكل / علاج / مسكن وكل ما يخرج الإنسـان من دائرة الفقـر والتخلف)

٢ - إحـترام الانسـان لذاته من خلال الإعتماد على نفسـه لتلبـية متطلبـات الحياة.

٣ - الحـــرية وفي هذا الصدد لا يمكن فهم قـــضية التنمية ما لم يكن هناك عدل ومساواة توفرهما الدولة للمواطنين بحـيث يكون لديهم الإحسـاس بالقدرة على التعبير عن ذاتهم وأرائهم مع حقهم في الإختيار.

والواقع إن العمل على وضع برامج للتنمية الإقتصادية أو الإسـراع بـها يهم الدول الغنية والفقـيرة على حـد سـواء فالدول الغنية ترغب في الإحـــتفاظ بمعدلات تنمية مرتفعة حتى يمكن تجنب الكساد والركود طويل الأمد وما لم يكن معدل التنمية مرتفعاً فإن هذه الدول قـــــد تعاني من زيادة الإنتاج عن الحـدود المطلوبـة مقابـل الطلب الكلي " محـلي وأسـواق خارجية " ومن ثم تواجه مشـكلة الكسـاد والركود والبـطالة على الأمد الطويل في حـين تكون التنمية الإقتصادية مطلباً ملحاً للدول الفقيرة كأحـد الحـلول اللازمة لمواجهة

التطرف والحد من تكريس التبعية وترى أوساط الأمم المتحدة أن العوامل الإجتماعية من أكبر الأسباب في إشعال الصراعات ومن ثم يجب على إستراتيجيات التنمية السعي إلى تحقيق التوزيع العادل للدخول والعوائد الإقتصادية والثروات للحيلولة دون تفجر الصراعات وهذا هو مقصد التنمية الإقتصادية.

أهداف التنمية الإقتصادية : تتمثل في زيادة الدخل القومي والإرتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية مع تعديل تركيبة هيكل الإقتصاد القومي لصالح قطاع الصناعة والتجارة وتلك الأهداف هي في واقع الأمر بمثابة علاج للمشكلات الناتجة عن الخصائص الأساسية التي تتمثل في إقتصاديات الدول الفقيرة وهي أنها :-

- دول منتجة للمواد الأولية وبعضها قابل للنفاد.
- تواجه ضغوط سكانية وإرتفاع معدلات المواليد.
- تمتلك موارد طبيعية لم يتم تطويرها نظراً لضعف الإستثمارات خاصة بالبنية التحتية.
- العجز في رأس المال نتيجة ضعف التراكم الرأسمالي نقص المدخرات.
- ميل معدلات التبادل التجاري لغير صالحها مما يجعل هذه الدول عرضة للتقلب الإقتصادي وتأثرها بالدورات الإقتصادية العالمية.
- الخلل البنائي لأفراد المجتمع من حيث إنخفاض مستوى الدخول وسوء توزيع العاملين في القطاعات الإقتصادية وضعف الإنتاجية وإنتشار الفساد الإداري وعدم الشفافية واختلال آليات السوق في غياب القوانين الكابحة للإحتكار.
- ثم الطغيان في إستخدام السلطة والإستبداد فضلا عن ذلك فهناك الدولة غنية الموارد فريدة الموقع وذات الموروث الثقافي والحضاري ولكنها فقيرة بفعل الفساد والإستبداد وتحالف رأس المال غير المنتج مع غاسلي الأموال والمهربين والمتهربين.

- هناك سياسات وإجراءات يتعين على الدول إنتهاجها كأساس لتحقيق أهداف التنمية حيث يرى الإقتصاديون إن وجود مناخ وبيئة مواتية لأي نشاط إقتصادي هي نتاج لمجموعة من السياسات التي يتم حصر أهمها فيما يأتي :
- ترشيد السياسات المالية والنقدية وإدارة الدين الخارجي وخدمته وهي عناصر رئيسية وضرورية للنمو الإقتصادي الحقيقي المستمر " يعرف النمو الحقيقي بأنه معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بعد إستبعاد أثر التضخم " وينبغي أن تهدف السياسات المشار إليها لزيادة المدخرات وتوجيهها للإستثمار في مشروعات تعمل على زيادة معدلات النمو الإقتصادي على أن يصاحب ذلك وضع حزمة من التشريعات التي تعمل على بث الإحساس بالثقة لدى المستثمر الأجنبي مما يحول وظاهرة تهريب الأموال.
- تنمية الصادرات والتي يعدها الإقتصاديون بمثابة قاطرة النمو.
- وضع التشريعات اللازمة للحد من الإحتكارات وتحقيق مبدأ السوق الحرة على أسس إقتصادية سليمة " يتم معالجة سلبياتها من خلال تدخل الدول " توفر المنتجات بالمواصفات المطلوبة وبالأسعار المناسبة دون إجتراء على حق المواطن في إختيار المنتج الملائم وبالسعر المناسب.
- توفير البنية التحتية من مواصلات وإتصالات وطرق ومنح الإعفاءات الضريبية والجمركية بالقدر الذي لا يؤثر سلباً على الصناعات الوطنية القائمة.

تمويل التنمية :

لاشك أن تمويل التنمية قضية مجتمعية وإن كان النصيب الأكبر في تحمل عبئها يقع على عاتق الدول فإن كان على الأفراد والمؤسسات أدوار يلعبونها وواجبات يلتزمون بها فإن الدول بما تملك من سلطات تستطيع من خلال أطرها التشريعية وأدوات الإلزام بها أن تنسق بين الأدوار وتوائم بين المستويات.

وقد يثار تساؤل عن ما هي مسئوليات المواطنين في قضية التنمية ؟ نظرياً على الفرد في ظل العدالة المجتمعية أن يعمل بأمانه وكفاءة بالقدر الذي يزيد من الإنتاج وعليه يزيد وينصرف ذلك في صورة فائدة للإقتصادي القومي تتمثل في زيادة في المدخرات التي تجد طريقها إلى قنوات الإستثمار . وهذا المفهوم هو ذات المفهوم الذي يمكن فيه تحديد مسئوليات المؤسسات المنتجة التي عليها مراعاة حقوق العمال والإلتزام بإنتاج سلع مطابقة للمواصفات وصالحة للإستخدام بما يزيد من عوائدها وأرباحها والتي تصب أخيرا في صورة أرباح منتجين وأجور عمال ومنظمين تأخذ كما ذكرنا طريقاً للإدخار والإستثمار أما دور الدولة في التنمية فهو هام بما تملكه من تفويض المجتمع لها في وضع التشريعات وسن القوانين وسلامة تطبيقها وحماية حقوق أفراد المجتمع سواء منتجين أو مستهلكين وكل ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية وكيفية تعبئة المدخرات وتوجيهها للإستثمارات وإيجاد البيئة الإجتماعية الملائمة للإنطلاق مما يضع على كاهلها العبء في قضية التنمية.

خلاصة القول أن تمويل التنمية مسئولية جماعية ولا يجب النظر فيها إلى التنمية الإقتصادية على أنها ترف أو أنها سياسة تقبل التأجيل بل أنها ضرورة ملحة ومن الناحية الإقتصادية فإن تمويل التنمية يعتمد على عدة مصادر هي:-

- المدخرات الوطنية .
- الإستثمارات الأجنبية " مباشر / غير مباشر " .
- حصائد الصادرات .
- الإقتراض " الدين الخارجي / الدين الداخلي " .
- المنح والهبات الدولية

أولاً : المدخرات الوطنية :

يتفق معظم الإقتصاديين على أن تجميع رأس المال الحقيقي الناتج عن المدخرات " هو أحد أهم مصادر تمويل التنمية الإقتصادية ويقتضى

ذلك زيادة في المدخرات الوطنية مع وجود نظام مالي وإئتماني يمكن المستثمر من الحصول على الموارد ثم البدء في الإستثمار وبدون مدخرات حقيقية فإن الزيادة النقدية قد تؤدي للتضخم ويقدر معدل الإدخار القومي المطلوب بما يزيد عن ٢٥% من إجمالي الدخول " بلغت معدلات الإدخار في كوريا ٣٤,٥ % - تايلاند ٣٤% - ٢٨,٦% " ومن حيث أن جزءاً من المدخرات يجد من طريقة للإستثمار فإن من الأهمية أن تسلك الحكومة طرقاً عادلة لزيادة المدخرات من خلال زيادة الضرائب بعدالة ونزاهة وألا يؤدي الزيادة في المدخرات إلى القضاء على الدوافع المشجعة للأنشطة الإقتصادية كما يمكن أن يتم تجميع المدخرات من خلال إصدار سندات حكومية.

ويرى الإقتصاديون أن هناك علاقة متبادلة بين الإدخار والتنمية حيث تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للإستثمار وأية كانت درجة تأثير الإستثمار على التنمية تتحدد وفقاً لمدى توافر السياسات الإنتاجية والعمالة المناسبة كما أن التنمية عنصر أساسي محدد للإدخار في الدول ذات الدخول المنخفضة وتظل تنمية المدخرات محور السياسة الإقتصادية لضمان التمويل الكافي للإستثمارات المطلوبة والملائمة للوصول للتوظيف الكامل وكذلك لتجنب ما يسمى بفجوة الموارد المحلية التي تحدث عن تجاوز الإستثمار للمدخرات وتؤدي إلى ضغوط تضخمية كما سبق و أشرنا

ويطرح الإقتصاديون ما يسمى بالدورات الإقتصادية السيئة التي تقف حجرة عثرة أمام زيادة المدخرات في الدول الفقيرة حيث عادة يكون مستوى الدخل الحقيقي منخفض وهو بالقطع سبب في هبوط مستوى الطلب الذي يؤدي بدوره لقلة الإستثمار ومن ثم في رأس المال المتاح لبدء دورة إنتاجية.

ويرى الإقتصاديون أن من الأهمية تعزيز تعبئة المدخرات والتي تعتبر شرطا من الشروط الأولية لتحقيق معدل مناسب من الإستثمارات ومن ثم التنمية الإقتصادية ويمكن تحديد هذه الوسائل فيما يلي :

- ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القـــومي من خلال عدالة توزيع الدخول لأنه المحـــدد الأساســـي للطاقـــة الإدخارية وهذا لن يأتي إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.
- تطوير وتحـــرير قـــطاع التأمين باعتبـــاره من أهم آليات المدخرات الإجتماعية.
- العمل على تخفيض تكلفة فتح حسابـــات إدخارية بـــل يتعين أن تكون بـــالمجان كي تجتذب صغار المدخرين بـــالإضافة إلى أن تطوير أداء الصناديق الإدخارية ســيؤدي إلى توجيه إحـتياطاتها إلى الإســتثمار في ســـوق رأس المال وهو الأمر الذي ينعش من الإســـتثمارات ومن ثم التشغيل وبدء دورات إقتصادية جديدة.
- العمل بإســتمرار على فتح مجالات جديدة للإســتثمار وتوظيفها توظيفاً جيداً وهنا الأمر ســـــيجعل الأفراد أكثر ميولا للأدخار " تعد صناديق الإســتثمار مثالا طيبــاً كأداة من أدوات الإســتثمار الحـديثة بأعتبـــارها وعاء مالياً لتجميع المدخرات وإســتثمارها في الأوراق المالية بواســطة خبراء متخصصين فضلا عن أن المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر في الصندوق أقل منها في حالة إستثمار مباشر.

الإستثمارات المباشرة

سيكون تركيزنا على الإستثمارات الأجنبية وهي تنقسم لإستثمارات عامة وتكون من الحكومات وإستثمارات خاصة وتكون من القطاعات والشركات والمؤسسات الخاصة في البلدان أي من القطاع الخاص في الدول المصدرة لرأس المال إلى القطاع الخاص في الدول المستوردة لرأس المال.
ويعني الإستثمار أقتناء أصل معين بهدف تحقيق عائد منه في مرحلة لاحقه والإستثمار على المستوى القومي يتمثل في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع أو تحسين مستويات معيشة المواطنين وبـهذا المفهوم يكون للإستثمار هدفين:-

- إقتصادي : ويتمثل في تحقيق عائد مادي يستهدف منه المجتمع ويكون ذلك من خلال زيادة الإنفاق بهدف رفع الطاقات الإنتاجية للدولة.
- إجتماعي : ويتمثل في تحقيق رفاهية المواطنين ويكون ذلك من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم والثقافة.

أما الإستثمار على المستوى الفردي أو على مستوى المنشآت فإنه يعني الإنفاق على الأصول المختلفة.
ولأهمية الإستثمار فإن الدول تولي له أهمية كبيرة وتقرر له أدواراً في سياستها الإقتصادية وفي الخطط التنموية ويتضح ذلك من الحرص على رفع معدلات الإستثمار.

والمعروف أن الإستثمار عادة يعتمد على الإدخار القومي " مدخرات الأفراد والشركات والجهات الحكومية " وتلجأ الدول إلى المدخرات الأجنبية في حالة عدم كفاية المدخرات المحلية لتحقيق المعدلات المطلوبة من الإستثمار وفي كل الأحوال فإن المستثمر أو الطرف الذي يقوم بالإستثمار يضع أمام ناظريه هدفاً متمثلاً في تحقيق معدل مقبول من العائد على إستخدام أمواله وضمان إسترداده بدون مخاطر أو بأقل قدر منها وهو الأمر الذي يتطلب أن يكون مناخ الإستثمار مناخاً ملائماً أو مشجعاً للمستثمر وكلما كانت الظروف الداخلية مستقرة كانت أكثر جذباً للإستثمار خاصة الإستثمار الأجنبي ، وتعد الإستثمارات الأجنبية سنداً هاماً للدول النامية حيث تعوض العجز في المدخرات الوطنية المتاحة للإستثمار كما أنها تعمل على الحد من مشكلات عبء الديون الخارجية وعبئ خدمتها كما أنها تسهم في حل مشكلة العجز في الموازنات العامة للدول وما يتصل بها من مشكلات أخرى كقصور التمويل الحكومي عن الإنفاق الإستثماري وإرتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى إنخفاض الأرباح ومن ثم إضعاف الحافز على الإستثمار لإقترانه بزيادة مضطربة في النفقات وعدم القدرة على المنافسة في سوق السلع والخدمات ..

ويعدد الإقتصاديون الهدف من الإستثمارات الأجنبية فيما يلي:-
- الإستفادة من الموارد المتاحة " البشرية – المادية ".
- الوفاء بالإحتياجات المحلية بدلا من الإعتماد على الإستيراد.
- تحسين الموارد وإستغلالها إستغلال أمثل.
- يوفر الإستثمار الأجنبي المباشر الموارد المالية بالإضافة إلى التكنولوجيا المتقدمة التي تساعد على رفع جودة الإنتاج وتقليل التكلفة الإنتاجية وبالتالي دعم القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية.
- يساهم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في فتح أسواق جديدة عن طريق ربط الإنتاج المحلي بإحتياجات الأسواق الخارجية.
- قدوم كفاءات فنية للمدفوعات والحد من تأثير الديون الخارجية وفوائدها.
- زيادة الإمكانيات التصديرية للدول متلقية الإستثمارات وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية.
- دعم العلاقات الإقتصادية بين الدول المستثمرة والأخرى المتلقية.

الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة

- الإستثمارات المباشرة ويقصد بها المشروعات التي يقوم المستثمر الأجنبي بإنشائها في دولة ما ويتملكها أو من خلال المشاركة مع مستثمر وطني في إدارة المشروع.
- الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة يتعلق هذا النوع من الإستثمار بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية ، سواء كانت أسهم " حقوق ملكية " أو سندات " حقوق دين ".

وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الإستثمارية ، وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة أو من خلال مؤسسات مالية متخصصة مثل صناديق الإستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها.
والإستثمار المباشر يستطيع المستثمر من خلاله إختيار مجال الإستثمار من المجالات التي تعرضها الحكومات.

* التصدير

للتصدير أهمية قصوى في إقتصاد أي دولة ويعتبرها البعض قضية مجتمعة تفرض نفسها على المسارات الإقتصادية لتلك المجتمعات ، ذلك أن التصدير بخلاف دوره التمويلي في مجال التنمية الإقتصادية فإن له أهمية كبرى متصلة بنجاح عملية التنمية فالصادرات بإختصار تعمل على:-

- تحقيق أثر التقلبات الإقتصادية السيئة على الإقتصاد القومي.
- تدعم قوة مساومة الدولة في الأسواق الخارجية.
- تدعم قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.
- توسيع القاعدة الإقتصادية للمجتمع.

والتصدير أحد الأليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام القيمة الإقتصادية ولا شك أن هناك محاولات جادة من قبل الدولة لدفع التصدير وفتح أسواق جديدة فإن زيادة النفاذ به إلى الأسواق الخارجية يمكن الدول من الحصول على عائد مجز عن تسويق منتجاتها في الخارج وهذا بالقطع يسهم في تمويل عمليات التنمية الإقتصادية شريطة ألا تحجب عوائد الصادرات عن إستردادها وتبقى في الخارج لحساب أصحابها وهو القصور الذي تعاني منه أغلبية الدول النامية والواقع أن تعظيم القدرة التنافسية للصادرات بالقدر الذي يوفر التنمية مصدراً وطنياً خالصاً يتطلب توافر عدد من المقومات وهي :-

- الإنتاج وفق مواصفات دولية وبجودة ملائمة .
- البيع بسعر تنافسي ويأتي على رأس ذلك العمل على تخفيض تكلفة النقل
- الإلتزام بالمعايير البيئية من حيث إستخدام المخصبات والمبيدات كما هو الحال في السلع الزراعية او إستخدام الكيماويات في الإنتاج الغذائي الخ...
- طرح المنتج في الأسواق الخارجية مستوفياً لأحدث تقنيات التعبئة والتغليف.
- الدراسة الجيدة للسوق المستهدف وتصميم حملات الدعاية الإعلان المناسبة.
- الإهتمام بخدمات ما بعد البيع كما هو الحال في السلع الصناعية ولكن هل يمكن للصادرات أن تسهم في تمويل التنمية الإقتصادية بالقدرالمطلوب؟

والواقع أن مساهمة الصادرات في تمويل التنمية يشوبه القصور فهناك العديد من العوامل المعوقة للنمو المأمول للصادرات والتي نوجزها كما يلي :-

- إنخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية.
- إشتداد حدة المنافسة العالمية.
- عدم إلتزام العديد من المصدرين بالمواصفات القياسية العالمية.
- ضعف القدرات التسويقية والترويجية في الأسواق الخارجية.
- إرتفاع تكلفة التصدير والتي تشكل فيها تكلفة النقل نسبة كبيرة.
- الإهتمام بالسوق المحلية على حساب الخروج للأسواق العالمية ويعود هذا في مجمله لنجاح المنتجين في فرض أسعار عالية في ظل عدم وجود منافسة حقيقية.
- ومن الملاحظ أن هناك سمة غالبة على أداء الصادرات وهي أن حصيلة الصادرات تتسم بأنها شديدة الحساسية للتقلبات في الإقتصاد العالمي فأي هزة في الأسعار العالمية تجد صدى مباشر على برامج التنمية.
- ولا شك أن الدول النامية ستظل لأمد غير منظور تعتمد على الإستثمارات الوافدة والإقتراض كأحد أهم وسائل تمويل التنمية بغض النظر عن كل ما تقوم به الدول من جهود لفتح الأسواق الخارجية سواء من خلال إيجاد برامج لتحفيز المصدرين أو التوسع في الإتفاقيات التفصيلية التي تمنح منتجاتها في أسواق بعض الدول إعفاءات جمركية تعطيها ميزة نسبية عن منافسيها من دول أخرى ، ولكن ستظل العوائق الهيكلية للصادرات أو السابق الإشارة إليها عوامل تحد كثيراً من دور الصادرات كممول للتنمية الإقتصادية في الدول النامية.

* تنمية الصادرات

لا شك أن مصلحة مصر وتطوير إقتصادها تقتضي الإندماج فى الإقتصاد العالمي ولكن عليها في هذا الصدد أن تدرس خطواتها بكل الحذر مع العمل الدؤوب لتحقيق أكبر فائدة خصوصا مع كثرة المعروض على الساحة حالياً وأقرب لمعروضات إلى الذهن.

الأن : موضوع التعاون الإقليمى ، وموضوع التعاون مع السوق الأوروبية وموضوع إنشاء المناطق الحرة مع بعض دول أوروبا وبعض دول آسيا ثم موضوع المشاركة (أو الشراكة) مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها ، وينبغى ألا يغيب الهدف الرئيسى عن أعيننا فى معالجتنا لكل هذه الموضوعات وهو التنمية الإقتصادية المتواصلة وخلق فرص العمالة بشكل مستمر ، وكان الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق بذل الجهود العلمية نحو تحويل الإقتصاد المصري إلى إقتصاد تصديري، وبمعنى أوضح أنه ينبغي على المنظمات الصناعية والخدمية المصرية إجراء بحوث التسويق فى إطار نظام الجودة الشاملة والمتواصلة بهدف التعرف على رغبات وأذواق وقدرات وإحتياجات المستهلكين سواء فى الداخل أو الخارج تحقيق لرضاء المستهلك الذى يعتبر سيد السوق، مع الأخذ فى الإعتبار القدرة التنافسية فى الأسواق العالمية.

لذلك يجب على مصر أن تسعى جاهدة أن تحقق مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني مقاييس الجودة العالمية فى إطار إستراتيجيات متكاملة تتوافق معطاياتها مع المتطلبات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التى تفرض نفسها من واقع المناخ الإقتصادي والسياسي المحلي والإقليمي والدولي، وأن يؤخذ فى الإعتبار المرونة اللازمة التى تضع فى إعتبارها المتغيرات السريعة والمتلاحقة وأثر هذه المتغيرات على الهيكلة الإقتصادية والسياسية أي أن التصدير أصبح ضرورة ملحة لعلاج الخلل فى الميزان التجاري والتزايد المستمر فى الواردات على إختلاف أنواعها سواء ما كان منها إستهلاكيا أو رأسماليا ، وذلك لتنفيذ خطط التنمية الإقتصادية.

والإستيراد فى حد ذاته لا يمثل عبئاً فهو ضروري فى ظل عدم قدرة أي دولة مهما بلغ شأنها على الإكتفاء الذاتي ، ولكن العبء يكمن فى عدم القدرة على التصدير بمستوى يقارب حد الإستيراد.

وتكتسب عملية تطوير الإستراتيجية المصرية للتصدير أهميتها من ظهور عدد من المتغيرات على الساحة العالمية وتفاقم العديد من المشكلات على الساحة المحلية من بينها :

١ - إتساع درجة التشابك الإقتصادي العالمي وتزايد درجة الإعتماد المتبادل بين الدول بحيث أصبح من الصعب أن يعيش أى مجتمع منعزل، ومن ثم نشأت التكتلات الإقتصادية، تحرير التجارة والمعاملات المختلفة بين الدول الأعضاء،وتفرض القيود فى مواجهة الدول غير الأعضاء، مما يشكل صعوبة كبيرة فى إختراق أسواق مثل هذه التكتلات.

٢ - التحولات الجذرية فى أوروبا الشرقية ودول الكومنولث والأخذ بآليات السوق بديلا عن الإقتصاد الموجه، فقدان أسواق كانت لمدد طويلة تقليدية بالنسبة للسلع المصرية.

٣ - تزايد حدة المنافسة بين الدول لكسب مزيد الأسواق وظهور العديد من الدول المصدرة مثل ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا.

إجابة (تنمية الصادرات)

لذلك عملت مصر على دعم التعاون الإقليمى (قمة عمان الشرق أوسطية) موضوع التعاون مع السوق الأوروبية ، موضوع إنشاء المناطق الحرة مع بعض دول أوروبا وبعض دول آسيا، وفى ظل صفة العالمية التي بدأت من خلال ثورة الإتصالات ثورة المعلومات التى أتاحت لأسواق المال وبورصات السلع للتعامل الفورى ، والتطور.

١ - علامات الإنذار المبكر :

أ- إتساع درجة التشابك الإقتصادي العالمي وتزايد درجة الإعتماد المتبادل بين الدول، نشوء التكتلات الإقتصادية تحرير التجارة والمعاملات.

ب - فقدان أسواق كانت لمدة طويلة تقليدية بالنسبة للسلع المصرية.

جـ - تزايد هذة المنافسة بين الدول لكسب مزيد من الأسواق وظهور العديد من الدول المصدرة مثل ماليزيا وإندونسيا.

٢ - شواهد المشكلة :

أ - إن التصدير أصبح ضرورة ملحة لعلاج الخلل فى الميزان التجاري.

ب - التزايد المستمر فى الواردات سواء كانت إستهلاكية أو رأس مالية.

جـ - صعوبة تخفيض الواردات دون المساس بمستوى النشاط الإقتصادي والإجتماعي.

د - عدم القدرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي.

هـ - عدم القدرة على التصدير بمستوى يقارب حد الإستيراد.

و - ضياع بعض الأسواق الخارجية.

٣ - الإجراءات العاجلة :

أ - تحويل الإقتصاد المصري إلى إقتصاد تصديري.

ب - تطوير الإستراتيجية المصرية للتصدير.

جـ - دعم التعاون الإقليمى (قمة عمان الشرق أوسطية).

د - التعاون مع السوق الأوربية.

هـ - إنشاء المناطق الحرة مع بعض دول أوروبا وبعض دول آسيا فى ظل صفة العالمية.

و - إستغلال ثورة المعلومات والإتصالات لتنشيط سوق المال المصري وبورصات السلع.

ز - مراعاة البعد البيني في المنتجات والخدمات المصدرة.

٤ - التهديدات التى تواجه السوق المصري من جراء التصدير :

أ - تصدير فائض الإنتاج الزراعي والصناعي دون دراسة واعية لإحتياجات السوق الخارجي وإمكان تصريف منتجاتنا فيه.

ب - تذبذب كميات السلع المصدرة من سنة لأخرى.

جـ - ضياع الكثير من الأسواق الخارجية.

د - التصدير سداد للديون وما يتبقى إلى أسواق دول العملات الحرة مما جعل صادراتنا إلى هذه الأسواق بمثابة واردات هامشية .

هـ - عدم وجود فائض فى الإنتاج لتصديره.

٥ - النقاط الواجب مراعتها لترشيد الواردات :

أ - الحد من إستيراد السلع الإستهلاكية.

ب - رسم سياسة إستيرادية للدولة تحقق الموائمة بين حماية المنتج المصري وإحتياج السوق المحلى.

جـ - العمل على التنمية الإقتصادية المتواصلة.

د - تحسين جودة المنتج المصري (تطبيق الجودة الشاملة والمتواصلة).

٦ - النقاط الواجب مراعتها لتنمية الصادرات المصرية :

أ - الإلتزام بالشروط والمواصفات العالمية للسلع والخدمات.

ب - وضع إستراتيجية ثابتة طويلة المدى للتصدير متواكبة مع خطط الدولة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

جـ - الإتجاه لتصدير الفائض فى الإنتاج السلعي والخدمي يحقق ميزة نسبية.

د - مراة البعد البينى عند تصدير السلع والخدمات.

هـ - مراعاة مقاييس الجودة العالمية فى الإنتاج.

و - يؤخذ فى الإعتبار المرونة اللازمة لمواجهة سرعة المتغيرات العالمية والمحلية.

ز - الحد من الزيادة السكانية لإيجاد فائض للتصدير.

دكتور لواء أركان حرب / جمال حواش

* الإقتراض

هناك نوعان من الإقتراض من الداخل وهو ما يسمى بالدين المحلي ويمثل رصيد الأذون الحكومية القائمة وصافي حساباتها مع الجهاز المصرفي ورصيد مديونيتها تجاه البنوك الوطنية وعموما فليس من الضرورة أن يكون كل الدين العام المحلي موجهاً للإستثمار فقد يوجه إلى الإتفاق العام على مشروعك البنية التحتية أو لمقابلة الطلب الإستهلاكي.

أما الدين الخارجي فهو يمثل الإلتزامات القائمة بالعملة الأجنبية على الدولة لحساب دول خارجية.

وتأتي القروض من مؤسسات دولية وصناديق تنموية وتأخذ شكل تقديم الأموال التي تدرجها الدولة ضمن موازنتها لإستخدامها في مشروعات تنموية أو في إعادة تأهيل البنية التحتية وقد تكون في شكل عون فني في شكل تدريب وتمويل دراسات الجدوى .. ولاشك أن هذا يساعد في عمليات التنمية من خلال ما يوفره الاقتراض من موارد تمويلية للتنمية.

ويتوقف نجاح سياسة القروض على شروط منح القرض من حيث سعر الفائدة وفترة السماح ومدة السداد هذا إلى جانب كيفية إستخدام القروض ووجهتها ومدى الإستفادة منها وعما إذا كانت توجه لإستثمارات حقيقية من عدمه للدولة المدينة.

وبقى السؤال الأم هل إستخدمت الديون على الوجه الصحيح فكم من رؤساء دول في العالم الثالث كانت تحول القروض إلى حساباتهم أو على الاقل منها ويبقى على الشعوب سدادها وفوائدها وكثيراً ما تصطدم سياسات منح القروض مع الشروط الاذعانية من قبل المانحين مثل التدخل في الشئون الداخلية كإشتراط توجيه القرض لأنشطة بعينها أو لفئة معينة من فئات المجتمع أو تكون في صورة تشدد في طرق إستخدام القرض ورده ..... إلخ.

* مشكلة المديونية

المديونية محصلة للإقتراض وأي مجتمع يلجأ للقروض لتمويل التنمية أو لمقابلة إحتياجات تأهيل البنية التحتية ومعروف أن معظم الدول النامية تعاني من تفاقم مشكلة المديونية والتي يرجع المختصون أسبابها إلى سوء إستخدام القروض بالقدر أو على النحو الذي يؤدي لرفع مستوى الأنشطة الإقتصادية بل أن بعضاً من القروض يتم تجنيبه لحساب بعض الحكام وكان موميوتو سيسكو رئيس الكونغو الديمقراطية مثالا حيا على ذلك كما يشار في هذا الشأن إلى أن بعض الدول تعاني من التغيرات العالمية كإنخفاض أسعار الخامات الأولية وإرتفاع أسعار الواردات مما أدى إلى الضغط على موازين التجارة بها وعدم توافر الأموال اللازمة لسداد المديونيات وفوائدها وستظل هذه المشكلة قائمة حيث تستمر الدول النامية في الحصول على قروض جديدة لمقابلة إحتياجاتها للنقد الأجنبي وأيضاً لاستخدامها في سداد ديون سابقة.

إن حل مشكلة المديونية في المقام الأول الإعتماد على الذات ولو جزئياً من خلال إصلاح إقتصادي حقيقي ينبع من رغبة صادقة للنهوض بأحول الجزء الأعظم من الشعب وليس لحساب فئة رجال الأعمال والمرتبطين جذرياً بدوائر أعمال خارجية للذين ليس لهم سوى البحث عن المكاسب دون النظر إلى حق المجتمع ، الأمر المطلوب تعديل السياسات النقدية والتجارية بحيث تستخدم الدين الخارجي لتعزيز الإدخار المحلي لتمويل الإستثمار ، مع الحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، إن علاج الإختلالات الهيكلية في إقتصاد أي دولة عامل هام للحد من سياسة الإقتراض ، على أنه لا يعني ذلك رفض للإقتراض من الخارج فالإقتراض الخارجي لعب دوراً في تحقيق مواءمة في الإقتصاد الكوري حيث الإقتراض الخارجي بإتباع سياسة محددة للإستثمار فحواها سد الفجوة بين الإستثمار المستهدف والإدخار المحلي محققا أسرع معدلات للنمو كما إستخدمت القروض للتغلب على الصدمات المؤقتة بدون تقويض برنامج

الإصلاح الهيكلي مع ملاحظة أن هروب رؤوس الأموال إلى الخارج كان محـــدوداً وهذا لم يحـــدث في الكثير من دول العالم الثالث فلم تكن هناك محـاولة لرسـم سياسـة سـليمة لإقـتراض الخارجي وفق إحـتياجات التنمية الحقيقة وتمشياً مع قدرة البلاد على الوفاء بـإلتزاماتها الخارجية في الوقت الذي لا يحقق الناتج القومي المعدلات القادرة على سداد المديونيات بمعنى أن هناك تراكم في المديونية الخارجية دون نمو مماثل في القـــــدرة على الوفاء به.

إن الإقتراض من الخارج سيظل سيفا مسلطاً على الأداء الإقتصادي لأي دولة إلا إذا نجحت في أن تضع سياسة أقتصادية محددة يكون التصدير من أهم ملامحـها فالتصدير قـاطرة النمو لكونه يعمل على زيادة إنتاجية العمل والتوسع في الإنتاج وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات بـالإضافة إلى أن للحـكومة دور فعال في مختلف السياسـات الأخرى خاصة النقـدية التي تشـجع على الإدخار وفي ظل توسـع نقـدي معتدل يسـاعد على التضخم ولا يؤدي إلى الركود مع خلق روابط قوية مع باقي السياسـات الإقـتصادية بالقـدر الذي يزيد من الطلب الفعال ، وفي ظل سياســة تحـريرية تحـافظ على حق المستهلك كما هو الحق الممنوح للصناعات الوطنية.

كيفية سداد المديونيات

- الديون الدولية أحـدى أهم اسبـاب التبـعية والتخلف وعدم الإستقـرار فهي تمثل مشكلات تعجز إقـتصاديات الدول المدينة على تجاوزها والحـد من أثارها السلبية.
- ولكن كيف يمكن معالجة مديونيات الدول المتعسرة في السداد؟

كرامة اى بلد من كرامة عملتها

مع هبوط العملة تهبط الدولة نفسها و تهبط قيمة الشعب فى سوق الأمم.

مصر الأن فى حرب ناتجة عن حالة جهل ابناءها.

التخطيط الاستراتيجي أساس بناء الدول.

أين نحن من التخطيط .

دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع

إسم المشروع ونوعة: _____

أ - البيانات الشخصية

١ - بيانات صاحب المشروع :

الاســـــــــــم : _____

الجنـــــــــــس : _____

العنـــــــــــوان : _____

محـل ورقـم القـيد : _____

رقـــــــم التليفون : _____

رقم تحقيق الشخصية : _____

مكان وتاريخ الميلاد : _____

المؤهـــــــــل : _____

٢ - ما هى الخبرات أو المؤهلات التى تمتلكها أنت وشركاؤك؟
أذكر الأعمال السابقة لكل شريك لنجاح مشروعك :

_____

_____

_____

_____

_____

_____

_____

ب - بيانات المشروع

١ - نوع النشاط

(صناعي - زراعي - خدمي - سياحي - غذائي - تجاري - أخرى)

موقع المشروع : ---

المحافظة : --- المنطقة / القرية : ---

٢ - فكرة المشروع : ---

ج - بيانات الدراسة التسويقية

١ - ما هى القنوات المقترحة لمنتجاتك (مكان وطرق التوزيع)؟

---

٢ - المنافسون والمشروعات المشابهة:

---

٣ - ما هى المزايا التنافسية لمنتجاتك أو خدماتك:

---

٤ - ما هو إجمالي مبيعاتك (إيراداتك) السنوية بعد حصولك على القرض:

أنواع المنتجات	الوحدة	سعر بيع الوحدة	الكمية	إجمالى القيمة
إجمالي مبيعاتك السنوية المتوقعة (الإيرادات)				

د - الدراسة الإنتاجية

١ - موقف المشروع حاليا

- مشروع جديد (تأسيس) _____

- مشروع قائم ويحتاج لتوسيعة _____

٢ - وصف الدورة الأنتاجية :

وصف الدورة الأنتاجية منذ بدء شرائك للمواد الأولية حتى حصولك على قيمة مبيعاتك،مع ذكر الزمن اللازم لهذة الفترة.

_____

_____

الزمن اللازم لدورة تشغيل بالشهور _____ شهر

فى حالة المشروعات التجارية وصف الدورة البيعية والشرائية.

٣ - المكان _____

مدى توفر المكان (إيجار / تمليك) _____ المساحة : _____ م٢.

إذا كان المكان تمليك : قيمة الأرض : _____ قيمة البناء : _____

إذا كان المكان إيحار : قيمة الإيجار السنوي: _____

٤ - الآلات والمعدات:

البيـــــان	العدد	قيمة الوحدة	الإجمالى
إجمالي قيمة المعدات			

فى المشروعات الخدمية يمكن تصنيف الأثاث والمفروشات مع الآلات والمعدات.

٥ - الرواتب والأجور السنوية:

- وسائل النقل والإنتقال _____

- أثاث ومفروشات _____

- مصاريف تأسيس ودراسة _____

٦ - الرواتب والأجور السنوية

البيـــــان	العدد	الأجر الشهري	إجمالي الأجور
المساهمة فى التأمينات الإجتماعية			
الحوافز والمكافآت			
إجمالي الأجور السنوية			
إجمالي عدد العاملين (بما فيهم صاحب المشروع)			

٧ - المواد الأولية السنوية

البيـــــان	الوحدة	تكلفة الوحدة	الكمية	إجمالى القيمة
أذكر نسبة فاقد المواد الأولية % هدر من الإجمالي بدون فاقد				

٨ - المصاريف الإنتاجية:

الإيجار (عقارات - سيارات .....) _____

الوقود والطاقة و المياه _____

قطع الغيار والعدد والأدوات الصغيرة _____

مستلزمات أخرى _____

مجموع فرعِي _____

٩ - المصاريف الإدارية والعامة:

الصيانة والإصلاح _____

الدعاية والإعلان والترويج _____

مصاريف النقل والإنتقال _____

البريد والهاتف والفاكس _____

ورقيات ومطبوعات _____

مصاريف أخرى (طبية وضيافة .....) _____

مجموع فرعي _____

هـ - بيانات الدراسة المالية

١ - الأصول الثابتة (راس المال) :

- الأراضى _____
- المحلات والمنشآت _____
- وسائل النقل والإنتقال _____
- الأثاثات والمفروشات _____
- مصاريف التاسيس _____

إجمالي الأصول الثابتة (رأس المال الثابت) _____

توضيح كيفية حساب بعض الصول الثابتة:

الأراضى

- إذا كانت الأراضى ملكا لأحد مقدى الطلب تكتب قيمته ويحسب له إهتلاك
- إذا كانت الأراضى إيجار يذكر قيمتها صفرا.

المحل والمنشآت:

- إذا كان المحل ملكا لأحد مقدى الطلب تكتب قيمته ويحسب له إهتلاك.
- إذا كانت الموقع إيجاروتم البناء علية من مقدمى الطلب تكتل قيمته

٢ - رأس المال العامل

- مستلزمات إنتاجية وخدمية _____
- رواتب وأجور _____
- إحتياطى _____
- مصاريف أخرى _____

إجمالي رأس المال العامل _____

توضيح كيفية حساب بنود رأس المال العامل للإستئناس بها:

- مستلزمات إنتاجية وخدمية يتم تقديرها لدورة إنتاجية واحدة وعادة ١ - ٣ أشهر.
- الرواتب والأجور : يتم تقديرها لدورة إنتاجية واحدة وعادة ١ - ٣ أشهر.
- إحتياطي : يتم تقديرة بنسبة مئوية من ٢ - ١٠ % من قيمة الصول الثابتة
- مصروفات أخرى : تقدر بحسب طبيعة المشروع.

لمعرفة الدورة افنتاجية (دورة التشغيل) وعادة من١ - ٣ أشهر بالمتوسط.

٣ - توزيع التكاليف الرأسمالية

- الأصول الثابتة
- رأس المال العامل _____

إجمالي التكاليف الرأسمالية _____

٤ - مصدر التمويل _____

- مساهمة صاحب المشروع

(رأس المال الخاص المستثمر) _____

- القرض المطلوب للمشروع (دين)

إجمالي التكاليف الرأسمالية _____

_____

كيفية حساب رأس المال المستثمر والقرض المطلوب:

- رأس المال المستثمر :

الأصول الثابتة + رأس المال = مساهمة صاحب المشروع + القرض المطلوب

- القرض المطلوب:

إجمالى رأس المال الثابت - الأرض البناء - مساهمة المستفيد - + رأس المال العامل

(نبين قيم الأصول الثابتة المطلوب تمويلها من المصرف)

٥ - تورزيع إستعمالات قيمة القرض المقترح

- القيمة التي يساهم بها القرض فى رأس المال الثابت (المعدات التجهيزات وغيره ما عدا الأرض والبناء)
- القيمة التي يساهم بها القرض فى تمويل رأس المال العامل
- إجمالي القرض المطلوب

٦ - تكاليف التشغيل والتدافق النقدي:

بيانات التدفق / سنوات التشغيل	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	السنة السادسة
أولا : المقبوضات - الإيرادات						
ثانيا : المدفوعات - المصاريف						
- المواد الأولية						
- الرواتب والأجور						
- المصاريف الإنتاجية						
- مصاريف عمومية وإدارية						
- تأمين مبنى ومعدات						
- فوائد قروض						
- مجموع المدفوعات النقدية						
- إجمالى الربح						
- الإهتلاك						
- صافى الربح						
- أقساط القرض (خارجة)						
- فائد النقدية بعد سداد الأقساط						
- فائد النقدية المتراكم						

٧ - عناصر الإهتلاك السنوي (للأصول الثابتة)

بيان الأصل	نسبة الإهتلاك %	قيمة الأصل	قيمة الإهتلاك
المبانى	٤ %		
الآلات والمعدات	١٠ %		
وسائل النقل والإنتقال	١٥ %		
الأثاث والمفروشات	١٠ %		
مصاريف التأسيس والدراسة	٢٠ %		
أخرى	%		
إجمالي قيمة الإهتلاك السنوي			

٨ - كيفية حساب عناصر الإهتلاك السنوي

قيمة الأصل X نسبة الإهتلاك السنوي = قيمة الإهتلاك السنوي

٩ - مؤشرات الربحية

- إجمالي الربح السنوي متوسط ٦ سنوات = إجمالي الإيرادات (بند ٤) - مجموع المدفوعات النقدية (بند هـ ٦)

- صافى الربح السنوي = صافى ربح ٦ سنوات ÷ ٦

- فترة إسترداد راس المال = إجمالي التكاليف الرأسمالية

÷

إجمالي الربح السنوي

- معدل العائد البسيط على الإستثمار = إجمالي الربح السنوي

÷

التكاليف الرأسمالية.

- معدل العائد الداخلي = يحسب بالحاسوب (حسب مقدار الدارس)

ملاحظات ونقاط أخرى (لم تعرض سابقاً)

---

* (دراسة الجدوى الإقتصادية)

هي الوسيلة التي يتم بناءا عليها إتخاذ قرار الإستثمار المناسب الذى يحقق الأهداف المنشودة.